

سجناء الرأي منسيون في الرخاء مضطهدون في الوباء

إيران تحول كورونا إلى سلاح لتعذيب المعارضين من المساجين السياسيين



تعذيب المعارضين عبيدة إيرانية متجزرة

المنظمات غير الحكومية من المجتمع المدني حول وضع هؤلاء السجناء إن كانوا سجناء رأي أم لا، ولكنها تتفق على حقيقة واحدة هي أنه لا ينبغي أن يقبوا في السجن الاحتياطي. وعاملهم معظم المحامين على أنهم سجناء حق عام، في حين أنه تم توقيفهم لوقائع تتعلق بنشاطهم في الحراك، كما يقول السجن السابق حكيم عداد، الناشط في منظمة "تجمع عمل شباب"، الحركة الطلابية في الحراك.

ورفض محامون آخرون الدفاع عنهم دون توضيح الأسباب بدعوى "السرية المهنية" حتى لا تكشف ملابسات توقيفهم، بحسب المحامية ليديا لوناوسي في بجاية (شمال شرق). وتورط بعض الموقوفين في مشاجرات وسرقات أو تحطيم أملاك الغير على هامش مسيرات الحراك.

وهذا الوضع الأخير ينطبق على يزيد حدو من تلمسان (شمال غرب) الذي تم توقيفه في أكتوبر 2019، بعد أن اتهمته الشرطة بأنه تشاجر مع موظف من البلدية قبل الانتخابات الرئاسية. ويطلب شقيقه حسي بحاكمته أو إطلاق سراحه، فقد "كان لديه عمل فقه وهو متزوج ولديه طفل صغير". ويروي حسي أن والدتهما توفيت دون أن تتمكن من رؤيته. ويقول بمرارة "كانت مريضة ولم تتحمل سجنه. حتى اليوم، لا أجرؤ على إخباره أنها ماتت".

وأصبح استخدام الحبس الاحتياطي هو القاعدة وليس الاستثناء، بحسب محامين ونشطاء في مجال حقوق الإنسان في الجزائر. ويقدر بأكثر من ألف سجين "حراكي" أو بسبب قضايا حق عام عدد الذين لا يزالون ينتظرون محاكمة غير مؤكدة، على الرغم من إجراءات عفو رئاسي صدرت مؤخرا.

والتقى قدور شويشة في سجن وهران (شمال غرب) رجلا متهمًا في قضية مخدرات ينتظر المحاكمة منذ ست سنوات. ويقول إن السجن الاحتياطي يستهدف أكثر "أولئك المعزولين والفقرء الذين وضوا وجهها لوجه بشكل غير متكافئ مع الوجه الحقيقي للقمع في الجزائر".

ويروي حكيم عداد من جهته "كان معي شاب عمره 23 عامًا في الحبس الانفرادي يتيم الأبوين، ولبس لديه سوري أخ، ظل محتجزًا قبل المحاكمة لمدة 18 شهرًا بسبب شجار وليس لديه المال لتوكيل محام".

الأزمة لدفع الحكومة للإفراج عن أطراف متورطة في عمليات إرهابية وفي قضايا تخص أمن الدولة. أما في الجزائر، فينتظر إلى الآن عشرات الموقوفين "المنسيين"، وبعضهم منذ أكثر من عام، محاكمتهم بتهم تتعلق بمشاركتهم في الحراك ضد النظام، لكن لا أحد يتكلم عنهم في خضم الأزمة الصحية الناتجة عن فيروس كورونا المستجد.

وباء كورونا لم يغير سمعة إيران لناحية أنها تعد تاريخيا إحدى الدول التي تدعم أكبر عدد من سجنائها في العالم

ولا يتمتع هؤلاء بصفة معارضين سياسيين، وغالبًا ما يعيشون بعيدًا عن العاصمة، نبض الحراك، وينظر اليهم أحيانًا على أنهم رعا. وإزاء اللامبالاة العامة تقريبًا، لا تعرف عائلاتهم من تقصد لطلب المساعدة. وشكلت مجموعات لامهات الموقوفين اللواتي التقين في قاعات المحاكم، يتم فيها تشاير خيبة أمهين. واليوم يساعد بعضهم البعض لإنقاذ أولادهم.

وتقول زكية حنان وهي والدة زين الدين الموقوف منذ الأول من مارس 2019 بعد عودته من تظاهرة للحراك في سيارة مع شخصين من الحي الذي يقطن به "لقد نسيتهم الحراك والقضاء، ومع فيروس كورونا هم يدفعون ثمنًا باظلاً. إنها العقوبة المزبوجة قبل الحكم".

وتوقفت حياة عائلات هؤلاء المتحدرين في كثير من الأحيان من فئات اجتماعية متواضعة، منذ اعتقال ابنائهم. وعملت العائلات على توكيل محامين ودفع أتعابهم. وازداد اليأس لدى الأمهات بعد إلغاء الزيارات العائلية في السجن منذ تفشي جائحة كوفيد - 19، علما أن السلطات نفت وجود أي إصابة في السجن.

واعتبر الناشط في مجال حقوق الإنسان قدور شويشة أن "الحبس الاحتياطي ظل سلاحًا قويًا في أيدي أولئك الذين يجرمون النشاط السياسي والقابلي والجمعي، والآن جاء دور أعضاء الحراك".

خروج هو خطوة مهمة" مقارنة بما فعلته دول أخرى. والأسبوع الماضي، دعيت مجموعة خبراء في حقوق الإنسان إيران إلى توسيع لائحة المعتقلين الذين سيستفيدون من إذن خروج لتشمل "سجناء الرأي وحاملي جنسيتين والأجناب". وتقول هذه المجموعة إن مئات المساجين يواجهون "خطراً كبيراً بالتقاط عدوى كوفيد - 19 بسبب كبر سنهم ومشاكل صحية".

ولا تعترف الجمهورية الإسلامية بازواجية الجنسية وتتهم حكومات أجنبية بالتدخل في ما تعتبره ملفات متعلقة بقضاياها الداخلية. ومن بين مزوجي الجنسية الذين لا يزالون قيد الاعتقال الباحثة الفرنسية الإيرانية فاريبا عادلخاه التي أوقفت في يونيو 2019 في طهران. ولطالما أكدت براءتها وهي المتهمه بـ"التواطؤ للمساس بالأمن القومي". وقد أضعفها إضراب عن الطعام دام 49 يوماً.

ورغم تفشي الوباء، مثلت عادلخاه الأحد، أمام القضاء الإيراني في جلسة جديدة من محاكمتها في طهران. ويوضح جان فرانسوا بايار، الأستاذ في معهد الدراسات العليا الدولية والتنمية في جنيف والعضو في لجنة دعم عادلخاه، أن "المخاوف لدى اللجنة بشأن صحة عادلخاه فعلية نظراً إلى خطورة الوضع الصحي، فاريبا موجودة في زنزانة مع عدة أشخاص آخرين".

غير أنه يشير إلى أن عدد السجينات "انخفض حيث يبدو أن عددن في سجن النساء تراجع من 42 إلى 18". ويتابع "يقدر ما نعلم، فإن الحارسات يحمن السجينات هناك أقتعة واقية ومواد معقمة".

مأساة في الجزائر

غير بعيد عن إيران لا يختلف الأمر كثيراً في بعض الدول العربية، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للنظام المصري بانتهاك حقوق السجناء السياسيين وسجناء الرأي وخاصة منهم مزدوجي الجنسية، فإن السلطات ترد بدورها بأن جماعة الإخوان المسلمين تريد توظيف

رصاصاً حياً واستخدمت الغاز المسيل للدموع" لقمعهم "ما أدى إلى مقتل 36 سجيناً وجرح المئات، وفق مصادر جديدة بالثقة".

وتؤكد كاتيا رو من المنظمة أن هذا "التحرك الاحتجاجي في السجن هو أحد أكبر التحركات في السنوات الأخيرة وهذا يعكس القلق الكبير لدى المعتقلين".

معاناة نفسية

تتهم الكثير من الأطراف السياسية المحلية والدولية السلطات الإيرانية بتوظيف أزمة وباء كورونا كأداة لتعذيب المعارضين من المساجين خاصة أولئك الذين قادوا احتجاجات عارمة في أواخر عام 2019. وأوضح هادي قائمي أنه "لم ير أبداً قبل اليوم مساجين تجرأوا على الفرار أو التمرد بهذا الشكل". ويتهم السلطات الوباء في وقت قريب في إيران، ويقول "الأملاك مثل السجن وهي أصلاً منافية للتقاعد الاجتماعي، ستكون معرضة جداً للتفشي" واصفاً السجن الإيراني بأنها "مكتظة للغاية".

ويشير المتحدث باسم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية شاهين جويادي إلى أن "وضع هؤلاء المساجين هو قنبلة إنسانية موقوتة". وأدى تعنت السلطات الإيرانية إلى هروب عشرات المعتقلين الذين انتابهم الذعر أثناء عمليات فرار جماعية في الأسابيع الأخيرة.

واعتبر جويادي أن "المساجين ليسوا بحاجة إلى أن نشرح لهم الوضع المساي الذي يواجهونه؛ معتقلون توفوا جراء كورونا المستجذ وأخرون نقلوا إلى المستشفى. هؤلاء المساجين يدركون أنه عندما سيدخل الفايروس إلى سجنهم سيصبحون من دون وسائل دفاع، لذلك لجأوا إلى هذه الخطوات البائسة من أعمال شغب وعمليات فرار".

وفي تقرير نشر في التاسع من أبريل، تعتبر منظمة العفو أن "عشرات الآلاف من المعتقلين في ما لا يقل عن ثمانية سجون قاموا بتحركات احتجاجية". وتضيف "في سجون عدة، أطلقت قوات الأمن

عجل تفشي وباء كورونا في مختلف دول العالم باتخاذ الحكومات لإجراءات هامة في مختلف المجالات شملت أيضا الإفراج عن الآلاف من السجناء خوفاً من أن تتحول السجون إلى بؤر موبوءة. لكن هذا الإعفاء لم يشمل في كثير من الدول المحكومة بأنظمة استبدادية سجناء الرأي وذلك رغم تحذيرات مختلف منظمات حقوق الإنسان الدولية من تداعيات هذا التعنت الذي تنتهجه بعض الحكومات خاصة في إيران التي قمعت مؤخرا أعمال شغب وعمليات فرار المساجين المذعورين من الإصابة بكورونا.

باريس - منذ أن أطلقت مفوضية حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة نداء إلى رؤساء الحكومات في شهر مارس الماضي كي تتخذ إجراءات تخص السجناء لدى مكافحة وباء كوفيد - 19، تفاعلت بعض الدول مع الطلب واتخذت قرارات بالاعفو عن الآلاف من السجناء تقاديا لإصابتهم بكورونا.

ودعت المفوضية آنذاك إلى إطلاق سراح أكبر عدد ممكن من السجناء كإجراء هام للحد من تفشي وباء كوفيد - 19، لكن وعلى عكس تفاعل بعض الدول، واصلت بلدان أخرى نهج سياسة التعنت غير مبالية بما قد يفرضه إهمال المساجين من بؤر موبوءة.

ورغم تشديد كل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بان يكون السجناء السياسيين وسجناء الرأي في طليعة الذين يجب إطلاق سراحهم، إلا أن دولاً كإيران والجزائر التزمت الصمت حيال هذا الطلب وواصلت نهج نفس السياسات التي انتقدت من أجلها أكثر من مرة.

ولم يغير الوباء العالمي سمعة إيران لناحية أنها تعد إحدى الدول التي تدعم أكبر عدد من سجنائها في العالم. وخبر دليل على ذلك أن أحد المعتقلين الأكراد والذي يدعى مصطفى سايي فر أثناء تمرد مارس الماضي لكنه أوقف مجدداً وأعدم بعد بضعة أيام في سجن سنقر (شمال).

وبالنسبة ل طهران، فإن السجن الإيراني لا تضم أي "سجين سياسي". وتتهم الجمهورية الإسلامية الدول الغربية بالخلط بين هذه التسمية وحالة الأشخاص المدانين بجرائم ضد الأمن القومي.

ومنذ مارس، استفاد حوالي مئة ألف سجين في إيران من إذن بالخروج تم تمديده حتى العشرين من مايو بهدف الحد من تفشي المرض.

وأفرج مؤقتاً عن معتقلين يحملون جوازات سفر أجنبية على غرار الإيرانية التي أوقفت عام 2016 وحكم عليها بالسجن خمس سنوات للتحريض على "الفتنة". وتم تمديد إزنها بالخروج حتى العشرين من مايو، لكن لا يزال قيد الاعتقال حملة جنسيتين آخرون تعتبرهم الأسرة الدولية معتقلين سياسيين.

ويرى هادي قائمي المدير التنفيذي لمركز حقوق الإنسان في إيران ومقره نيويورك، أنه "لن تتم السيطرة على الوباء في وقت قريب في إيران". ويقول "الأملاك مثل السجن وهي أصلاً منافية للتقاعد الاجتماعي، ستكون معرضة جداً للتفشي" واصفاً السجن الإيراني بأنها "مكتظة للغاية".

ويشير المتحدث باسم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية شاهين جويادي إلى أن "وضع هؤلاء المساجين هو قنبلة إنسانية موقوتة". وأدى تعنت السلطات الإيرانية إلى هروب عشرات المعتقلين الذين انتابهم الذعر أثناء عمليات فرار جماعية في الأسابيع الأخيرة.

واعتبر جويادي أن "المساجين ليسوا بحاجة إلى أن نشرح لهم الوضع المساي الذي يواجهونه؛ معتقلون توفوا جراء كورونا المستجذ وأخرون نقلوا إلى المستشفى. هؤلاء المساجين يدركون أنه عندما سيدخل الفايروس إلى سجنهم سيصبحون من دون وسائل دفاع، لذلك لجأوا إلى هذه الخطوات البائسة من أعمال شغب وعمليات فرار".

وفي تقرير نشر في التاسع من أبريل، تعتبر منظمة العفو أن "عشرات الآلاف من المعتقلين في ما لا يقل عن ثمانية سجون قاموا بتحركات احتجاجية". وتضيف "في سجون عدة، أطلقت قوات الأمن

عجل تفشي وباء كورونا في مختلف دول العالم باتخاذ الحكومات لإجراءات هامة في مختلف المجالات شملت أيضا الإفراج عن الآلاف من السجناء خوفاً من أن تتحول السجون إلى بؤر موبوءة. لكن هذا الإعفاء لم يشمل في كثير من الدول المحكومة بأنظمة استبدادية سجناء الرأي وذلك رغم تحذيرات مختلف منظمات حقوق الإنسان الدولية من تداعيات هذا التعنت الذي تنتهجه بعض الحكومات خاصة في إيران التي قمعت مؤخرا أعمال شغب وعمليات فرار المساجين المذعورين من الإصابة بكورونا.

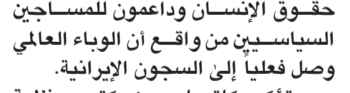
قنابل موقوتة في إيران

داخل سجون إيران المكتظة وفي ظل ظروف صحية هشة يهددها فايروس كورونا المستجد، حدثت أعمال شغب وعمليات فرار قمعتها السلطات بعنف. وتأتي هذه الخطوة نازائين زغاري راتكليف التي حذرت منظمات حقوقية من أن وضع المعتقلين في إيران وبيدهم سجناء سياسيين، بات "مقلقا للغاية".



كاتيا رو

أوضاع سجناء الرأي في إيران صعبة ومقلقة للغاية



ميثال باشيليت على الحكومات إطلاق سراح المساجين السياسيين

وفي وقت يدور فيه جدل حول عدد الوفيات الدقيق جراء فايروس كورونا المستجد في إيران الدولة الأكثر تضيراً في الشرق الأوسط، يحذر مدافعون عن حقوق الإنسان ودايمون للمساجين السياسيين من واقع أن الوباء العالمي وصل فعلياً إلى سجون الإيرانية. وتؤكد كاتيا رو من مكتب منظمة العفو الدولية في فرنسا، أن "الوضع بالنسبة لسجناء الرأي في إيران مقلق للغاية". وقدرت أن عدد سجناء الرأي في السجون الإيرانية يصل إلى "المئات". وتواجه إيران صعوبات في احتواء الفايروس وتعد رسمياً 5297 وفاة و84802 إصابة. وتعتبر السلطات الصحية وخبراء في الجمهورية الإسلامية وفي الخارج، أن هذه الأعداد أقل بكثير مما هي فعلياً متحذرة عن عدد وفيات أكبر بأربع أو خمس مرات.

من جهته، يقدر المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية (معارضة في المنفى) عدد الوفيات في إيران جراء الفايروس بـ28 ألفاً. ولم يتسنى لفرانس برس التحقق من هذا العدد.

ولم تستجب إيران إلى دعوات منظمات حقوق الإنسان، حيث قالت في وقت سابق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميثال باشيليت، إن "على الحكومات إطلاق سراح كل شخص ليس موقفاً على أسس قانونية، بمن فيهم السجناء السياسيين ومعتقلو الرأي. وبعد

